فغيرمن بطلت بالاولي لضرورته الي الخروج منها واحتياجهم الي امام
واستخلافهم اولي من استخلافه لان الحظ في ذلك لهم ولو تقدم واحد
بنفسه جاز ومقدمهم اولي منه الا ان يكون راتبا فظاهر انه
اولي من مقدمهم ومن مقدم الامام ولو قدم الامام واحدا
وتقدم اخر كان مقدم الامام اولي فلو لم يتقدم احدوهم في الركعة
الاولي من الجمعة لزمهم الاستخلاف منهم لادراك الجمعة فان كانوا
في الثانية واتموها جمعة فرادي جاز ولا يلزمهم الاستخلاف
لادراكهم ركعة مع الامام ولو قدم الامام واحدا في الركعة
الاولي من الجمعة قال ابن الاستاذ فالظاهر انه لا يجب عليه
ان يمتثل ويحتمل ان يجب عليه ليلا يؤدي الي التواكل وهو
الاوجه حيث غلب علي ظنه ذلك اما اذا فعلوا ركنا فانه يمتنع
الاستخلاف بعده كما نقلاه عن الامام واقراه ولا يستخلف الا
من يكون صلاتها للاصالة لا امرأة ومشكلا للرجال ولم يتبرض
له المصنف هنا اكتفاء بما خوصه في صلاة الجماعة وحيث امتنع الاستخلاف
اتم القوم صلاتهم فرادي ان كان الحدث في غير الجمعة فان
كان فيها فقدم ومقابل الاظهر وهو قديم عدم جواز الاستخلاف
مطلقا لانها صلاة واحدة فيمتنع فيها ذلك كما لو اقتدي بها
معا ولا يستخلف الامام او غيره للجمعة الا مقتديا به قبل حدثه
فلو استخلف من لم يكن مقتديا به لم يصح ولم يكن لذلك الخليفة
ان يصلي الجمعة لانه لا يجوز ابتداء جمعة بعد انفضاض اخري بخلاف
المأموم فانه تابع لامنشئ اما لو كان غير المقتدي لا تلزمه
الجمعة وتقدم نادبا غيرها فانه يجوز وحيث صحت صلاته
ولو نفلا واقتدوا به فان كان في الاولي لم تنفع ظهرا لعدم فوت
الجمعة ولا جمعة لانهم لم يدركوا ركعة مع الامام مع استفتاحهم
غيرها عن الاقتداء بتقديم واحد منهم او في الثانية اتموها جمعة
وخرج بقوله للجمعة غيرها فلا يشترط في الخليفة ان يكون
مقتديا قبل حدثه لكن يشترط ان يكون في الاولي او الثالثة

من

من المرتبة فلو افسدها نظر صلاتهم لا في غيرها من
الثانية والاخيرة الابنية مجددة لانه يحتاج الي القيام ويحتاج
الي القعود وقضية التعليل انه لو كان موافقا لهم كأن حضر
جماعة في ثانية مفرد او اخيرته فاقتدوا به فيها ثم بطلت
صلاته فاستخلف موافقا لهم جاز وهو ظاهر واطلاقهم المنع
يجري علي الغالب ويجوز كما في المجموع استخلاف اثنين واكثر يصلي
كل بطايفة والاولي الاقتصار علي واحد ولو بطلت صلاة الخليفة
جاز استخلاف ثالث وهكذا وعلي الجميع مراعاة ترتيب صلاة
الامام الاصلي ولا يشترط في جواز الاستخلاف في الجمعة كونه
اي المقتدي حضر الخطبة ولا ادرك الركعة الاولي في الاصح فيهما لانه
في الاول بالاقتداء صار في حكم من حضرها وسمعها فلذا صحت
جمعته كما تصح جمعة الحاضرين السامعين ووجه مقابله القياس
علي ما اذا استخلف بعد الخطبة منهم بحضرها ليصلي بهم
فانه يمتنع وفي الثاني نائب الخليفة الذي كان مقتديا به منابه
باستخلافه اياه ولو استمر الامام لكانت القدوة صحيحة
فكذا استنابه منابه وان لم تتوفر فيه الشروط ووجه مقابله
انه غير مدرك للجمعة ويجوز له الاستخلاف في اثنا الخطبة
وبين الخطبة والصلاة يشترط كون الخليفة في الثانية حضر
الخطبة بتمامها والبعض الغاية في الاولي اذ منهم يسمع ليس
من اهل الجمعة وانما يصير غير السامع من اهلها اذا دخل في
الصلاة وينزل السماع هنا منزلة الاقتدا فان قلت ظاهر
كلامهم صحة استخلاف من سمع ولو بحدث وصبي زاد فهما
الفرق قلت يفرق بانه بالسماع اندرج في ضمن غيره فصار
من اهلها بخلاف ما هنا فهذا كفي استخلافه وليطلان صلاته لو
اقتصرها اشترطت زيادته واما من لم يسمع فلم يصر من اهلها
ولا في الظاهر فلم يكف استخلافه مطلقا فان اغمي عليه

Copyright © Imam Muhammad ibn Saud Islamic University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)